

نص رسالة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو رام الله، ١٥/٤/٢٠١٢*.

[نود الإشارة إلى أن بعض علامات الهلالين () هما وفق ترجمة صحيفة "فلسطين" لنص الرسالة بالإنجليزية. وفيما يلي مقدمة صحيفة "فلسطين" يليها النص الذي ترجمته الصحيفة].
حصلت صحيفة "فلسطين" من مصادر موثوقة على نسخة حصرية عن رسالة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.
[.....]

[....] ونكتفي فيما يلي بنشر ترجمتها العربية:

السيد بنيامين نتنياهو

رئيس وزراء دولة (إسرائيل)

السيد رئيس الوزراء:

في عام ١٩٩٣، وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، وتبادلنا وثائق الاعتراف المتبادل.

حددت اتفاقية إعلان المبادئ (١٩٩٣) هدف عملية السلام بتنفيذ قرار مجلس الأمن "٢٤٢" "٣٣٨"، وأن يبدأ تنفيذ الاتفاق بمرحلة انتقالية ثم مفاوضات وضع نهائي حول قضايا (القدس، الحدود، المستوطنات، اللاجئين، المياه، والأمن، والعلاقات مع الجيران، وقضايا ذات اهتمام مشترك، وأضافنا لها خلال السنوات إنهاء الصراع والإفراج عن الأسرى والمعتقلين)، وحدد

* المصدر: صحيفة "فلسطين" (غزة)، في الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.felesteen.ps/newspaperIndex.php?date=2012-4-15>

شهر أيار [مايو] عام ١٩٩٩ كموعَد لانتهاة مفاوضات الوضع النهائي حول القضايا كافة ودون استثناء، أي التوصل إلى معاهدة سلام شاملة بين الجانبين.

جاء الاتفاق الانتقالي الذي وُقِعَ عام ١٩٩٥، واتفاق واي ريفر لعام ١٩٩٨، وبروتوكول (الخليل) ١٩٩٨، وبعد ذلك اتفاق شرم الشيخ لعام ١٩٩٩، ثم محادثات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ ومحادثات أنابوليس وما بعدها عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨.

بعد ذلك جاءت محادثاتنا في نيويورك وشرم الشيخ والقدس الغربية عام ٢٠١٠، ثم أخيراً كانت اللقاءات بين وفدينا في عمان. الأردن خلال شهر كانون الثاني [يناير] عام ٢٠١٢.

خلال ذلك طرحت الدول العربية مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢، وطرحت اللجنة الرباعية الدولية خطة خارطة الطريق عام ٢٠٠٣.

الاتفاقات الموقّعة، القانون الدولي، قرارات الأمم المتحدة، أكدت جميعها على أن السلام يتحقق فقط بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧. ولحين تحقيق ذلك اتَّفَق على امتناع الجانبين عن القيام بأي خطوات من شأنها استباق أو الإجحاف بنتائج مفاوضات الوضع النهائي، وقد حُدِّد هذا المبدأ بالمادة السابعة من البنود الختامية للفصل الأول من الاتفاق الانتقالي لعام ١٩٩٥.

وحددت خارطة الطريق وقف الاستيطان وبما يشمل النمو الطبيعي كالتزام رئيس على الجانب الإسرائيلي. في حين التزمت الحكومة الإسرائيلية (رسالة [وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون] بيرس [إلى وزير الخارجية الهولندي يوهان يورغن] هولست عام ١٩٩٣) بالمحافظة على المؤسسات الفلسطينية التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القدس الشرقية، والمحافظة على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية والحفاظ على مصالح الفلسطينيين في القدس الشرقية وعدم التعرض لتطورهم.

السيد رئيس الوزراء:

كقادة، فإننا نواجه معارضة وتشكيك. ويجب علينا أن نساعد بعضنا البعض في سعينا من أجل السلام. ونحن ندرك أن (العنف) و(الإرهاب) سواء ارتكب من قبل الفلسطينيين أو الإسرائيليين لا يشكل الطريق. وأنا أعرف أنه ينزع ثقة شعبينا عن إمكانية تحقيق السلام. لذلك أعود وأؤكد التزامنا بسياسة عدم التسامح مع (العنف). وفي نفس الوقت، فإنني أمل تفهّمك بأن استمرار بناء الاستيطان ينزع ثقة الفلسطينيين بالتزامك بتحقيق حل الدولتين. المنطق بسيط: إذا كنت تؤيد إقامة دولة فلسطينية، فكيف تبني على أراضيتها؟

السيد رئيس الوزراء:

في هذا المجال فإنني أذكر أن أهم الالتزامات المترتبة علينا تنصّ على كون الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة، تخضع لسيادة القانون وللسلطة الواحدة ولل سلاح الشرعي الواحد. وعليه فإنني مصمم على تحقيق ذلك من خلال إنهاء حالة الانقسام عبر المصالحة ووفقاً لبرنامجي المتمثل بقبول الاتفاقات الموقّعة والاعتراف بدولة إسرائيل ونبذ (العنف)، إلا إن حكومة (إسرائيل) وقفت منذ بداية الانقسام موقف المؤيد لهذا الانقسام.

ما عدا ذلك نستمر في تنفيذ كل ما علينا من التزامات، بما في ذلك تفعيل اللجنة الثلاثية ضد التحريض.

السيد رئيس الوزراء:

لقد تجاوبنا مع جهود إدارة الرئيس أوباما، وجهود اللجنة الرباعية الدولية، وأخيراً رحبنا بالمبادرة الأردنية الشجاعة التي هدفت لإعادة عملية السلام إلى مسارها الطبيعي عبر طرح مواقف الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل شامل حول الأرض والأمن.

لقد قمنا بطرح مواقفنا شاملة حول الموضوعين، وأكدنا احترامنا لما يترتب علينا من التزامات كافة. وطالبنا حكومتكم بطرح مواقف شاملة حول الأرض والأمن ووقف الاستيطان والإفراج عن المعتقلين، وهي ليست شروط، وإنما التزامات، ولكن ولأسفنا الشديد لم يتم تنفيذ أي من هذه الالتزامات.

السيد رئيس الوزراء:

إن اقتراحنا التاريخي للسلام لا زال ينتظر جواباً من (إسرائيل):

- لقد وافقنا على إقامة دولة فلسطين على ٢٢٪ من أراضي فلسطين التاريخية، على جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها (إسرائيل) عام ١٩٦٧.

- إقامة دولة فلسطينية مستقلة لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة (إسرائيل) على حدود ١٩٦٧، مع تبادل أراضي متفق عليه بالقيمة والمثل.

- الأمن سيتم ضمانه من قبل طرف ثالث يتفق عليه الطرفان، ويتم نشره على الجانب الفلسطيني.

- حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين، وفقاً لما ورد في مبادرة السلام العربية.

- القدس ستكون عاصمة لدولتين. (القدس الشرقية) عاصمة لفلسطين. و(القدس الغربية) عاصمة لـ(إسرائيل).

السيد رئيس الوزراء:

قبل عشرين عاماً دخلنا في اتفاق تعاقدي وبرعاية دولية لنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال، والآن ونتيجة لسياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، فإن السلطة الفلسطينية لم يعد لها أي سلطة. وأصبحت [من] دون ولاية حقيقية في المجالات السياسية والاقتصادية والجغرافية والأمنية، أي أن السلطة فقدت مبرر وجودها.

وبناءً على كل ما تقدم، ولما كان ما بيننا يتمثل بالشرعية الدولية والقانون الدولي والاتفاقات الموقعة والمرجعيات المتفق عليها وخارطة الطريق، وحتى نضمن نجاح عملية السلام نتوجه لسيادتكم بالمطالب التالية:

١. قبول الحكومة الإسرائيلية بمبدأ الدولتين على حدود ١٩٦٧، مع تبادل طفيف للأراضي بالقيمة والمثل.

٢. وقف كافة النشاطات الاستيطانية وبما يشمل (القدس الشرقية).

٣. الإفراج عن المعتقلين وخاصة هؤلاء الذين اعتقلوا قبل عام ١٩٩٤.

٤. إلغاء كافة القرارات التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية منذ عام ٢٠٠٠، واحترام الاتفاقات الموقعة.

ومن دون التزام الحكومة الإسرائيلية بالالتزامات المشار إليها أعلاه، سوف نسعى للتطبيق الكامل والشامل للقانون الدولي حول صلاحيات ومسؤوليات سلطة الاحتلال (إسرائيل) في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ لا يمكن أن يبقى الالتزام بالاتفاقات الموقعة والالتزامات الدولية قائماً من طرف السلطة الفلسطينية التي سُحبت منها معظم سلطاتها الرئيسية، في حين ترفض (إسرائيل) حتى الاعتراف بالتزاماتها، فالسلطة الفلسطينية لم تعد كما اتُّفق عليه. وهذا لا يمكن أن يستمر.

السيد رئيس الوزراء:

إنني أوّمن بأن شعبينا متشوقان لتحقيق السلام. وكقادة، فإن مهمتنا التاريخية تتطلب تحقيق ذلك، وعلينا أن لا نخذل شعبينا.

وتفضلوا

محمود عباس

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx